الباب الثانى

العولمة أو (الكوكبية)

« الإعصار الخفى»

العولمة أو « الكوكبية »

الإعصار الخفى

تمهيد :

حينما انتصف القرن العشرون بدأ العالم يتعامل مع الموجه الثالثة بتطوراتها الهائلة وأحداثها المأساوية وصدماتها المرعبة وقوتها الصاعقة .

والسؤال هو: هل صحا العالم ذات صباح على هذا الإعصار الخفى؟ وهل تشكل ذات ليلة نظام عالمى جديد فاجأ البشرية بفجر واقع جديد قلب حياتهم رأسا على عقب ؟ أو هو تسارع فى شريط المسيرة التاريخية بنظام الإسراع إلى الأمام *Fast forward* فى أجهزة عرض "أفلام الفيديو" ؟

الأصح أننا فى مواجهة نظام قديم جديد فى شكل مختلف لقد تلاحقت أحداث التطور بسرعة مذهلة فاقت قدرة الكثيرين على المتابعة والاستيعاب فكانت صدمة المستقبل التى تحدث عنها "*Toffler*" من قبل ، كما أن طبيعة النظام الاعتباري كانت تجرى فى معظمها فى مجال الحقيقة الاعتبارية وفى إطار إلكتروني لا يمكن الإحساس به مادياً إلا إذا تهورنا بالإصرار على لمس أسلاكه الكهربائية وتجربة آثاره الصاعقة ، ولذلك فإن التغيرات تسللت فى الغالب إلى عقر دارنا، بل وإلى عقولنا، أدركت القلة فقط حجم التغير

الخفى الذى طرأ على العالم، ولكن جوهر النظام الجديد لازال على حد تعبير "نوم شومسكى" *Noam Chomsky* لاشيء جديد فى النظام العالمى فالقواعد الأساسية لازالت كما هى قواعد القانون للضعفاء ، وسطوة القوة للأقوياء : العقلانية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي للضعفاء وقوة الدولة وحق التدخل والسيطرة للأقوياء .

تغيرت الأشكال : - شكل القوة وأسلوب تطبيقها - شكل القانون وقواعد ممارسته - نوعية المصالح وكيفية حمايتها .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت مقولة " تشرشل " الشهيرة : " إن حكم العالم يجب أن يكون للدول التى أشبعت حاجاتها ، ولو ترك حكم العالم للشعوب الجوعى لكان هناك خطر داهم على العالم كله " .

وبإزالة ما تبقى من ماء الوجه من كلام " تشرشل " تبقى القاعدة المحددة للنظام العالمي : الأغنياء فى المجتمعات الغنية يجب أن يحكموا العالم ، يتنافسون فيما بينهم ، ويقمعون من يقف فى طريقهم ، يساعدهم فى ذلك الأغنياء فى الدول الفقيرة ، والآخرون يخدمون ويطيعون ويتحملون.

طبيعة العولمة :

الجدل قائم فى كل مكان . . الناس يتساءلون . . العامة يتكلمون . . المثقفون يختلفون . . بعض الناس يتحدثون عن وحش مرعب . . يتحاكون عن قسوته وجبروته . . ولكنهم لم يشاهدوه ، والبعض يتبادل أخبار الوباء الخطير الذى داهم الناس ويتباكون على أخبار ضحاياه . . والبعض الآخر يتكلم عن المنقذ الأسطورى الذى طال انتظاره ، والذى ستمطر السماء فى عهده ذهباً وفضة ، كما يأتى حاملاً معه أكسير الحياة وحجر الفلاسفة ومفاتيح السعادة .

والنقاش على أشده بين من يحاولون الإجابة عن سؤال خطير : هل ندخل العولمة أو نرفضها ؟ والسؤال مغلوط وغير مطروح أصلاً فقد أصبحنا فعلاً جزءاً من العولمة .

الكل منشغل بالعولمة ، ولكن الجدل والنقاش يدور على غرار الأسطورة الهندية الشهيرة : التى تحكى عما حدث من اجتماع مجموعة من " العميان" مع فيل كبير ، واخذوا يصفون ما يتحسسون ، والعميان العشرة وصفوا كل شىء إلا الفيل . . كل منهم تحسس جزءا وأطلق لخياله العنان وشخص شيئاً أو مخلوقاً لا علاقة له بالواقع .

البعض يبسط الأمور .. أو بالأحرى يسطحها ، ويعتبر العولمة هى سيادة وانتصار اقتصاد السوق والديمقراطية ، أو أنها بشكل عملى أكثر هى عملية أمركة للنظام العالمى .

العولمة فى الواقع مفهوم تجريدى ، هو مفهوم مركب ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، وفى إطاره يصبح البعد الجغرافى أقل تأثيراً فى إقامة واستمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحدود والمسافات .

والعالم لا ينكمش حقيقة ولكن المسافات تصبح عملياً أقل استهلاكاً للوقت ، وفى إطار العولمة ينسلخ الناس والرموز والسلع من البعد الجغرافى وينتزعون فى كثير من الأحيان من جذورهم الوطنية وتفتقد كثير من الشعوب والمجتمعات الحماية التى كانت تكفلها لها حدودها .

لقد شاع استعمال تعريف العولمة بدرجة كبيرة فى التسعينات خاصة بعد انهيار سور برلين ، وسقوط الاتحاد السوفيتى ، ولكن التعريف كان شائعا منذ الستينات ، حينما شاع شعار : " فكر عالميا ونفذ محليا " *Think Globally And Act Locally* ولكن المفهوم نفسه يمتد أبعد من هذا بكثير إلى القرن الخامس عشر ، ونقلته النوعية عبر الحدود التقليدية ، حيث بدأت تتبلور إرهاصات العولمة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وفرضت انتقالاً غير مسبوق للسلع والمنتجات والأفكار والتقنيات عبر الحدود وعبر المحيطات .

بينما يرى " توماس فيردمان " *Thomas Friedman* كاتب العمود الرئيسى فى جريدة " نيويورك تايمز " *New York Times* : " أن العولمة الحالية هى مجرد جولة جديدة " (الجولة الثانية فى تقديره) بعد الجولة الأولى التى بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بحكم

التوسع الهائل فى الرحلات البحرية باستخدام طاقة البخار والتى أدت إلى اتساع حجم التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل .

وأياً كان الأمر فإن من اللافت للنظر أنه فى أعقاب كل جولة من جولات العولمة ، شهد العالم حروباً عالمية أو محلية ، وموجات من النزاعات والصراعات المحلية ، وحملات من التطهير العرقى وإزهاقاً غير مسبوق لأرواح ملايين من البشر ، وازدياداً لمعدلات الإرهاب والتطرف .

الفصل الأول

ديناميكية العولمة أو « الكوكبية »

أولاً : المحركات الأساسية :

المحرك الأول : الثورة « التكنولوجية » وثورة الاتصالات :

لا شك أن أهم المحركات لظاهرة العولمة كانت القدرة التكنولوجية وثورة الاتصالات التى استطاعت بطريقة عملية أن تخترق حواجز الزمان والمكان، وأن تحول الحدود كل الحدود إلى كيانات مسامية *Porous* ، وأن تلغى واقعياً فكرة الحواجز أو الأسوار.

إن العزلة المطلقة التى كانت سائدة ما يقرب من مليونى سنة والعزلة النسبية التى سادت لألفيات خمس بدأت تتبدد بشكل متسارع فى القرون الخمسة الأخيرة ، بدءاً من القرن الخامس عشر، واقتلعت من أساسها فى العقود الخمسة الأخيرة ، وأصبح الحدث أينما وقع حدثاً عالمياً بمجرد حدوثه ورؤيته أو سماعه عبر طرق الاتصال الفائقة السرعة ، كما أن انتقال الانسان والسلع والآلات وانتقال المعرفة من مكان إلى مكان أصبح واقعاً يومياً لا يمكن أن تلغيه حواجز أو إجراءات ، ولا يخضع فى معظم الأحيان لإرادة أحد ، وفى كثير من الأحيان لا يتم بعلم أحد .

المحرك الثانى : اقتصاد السوق :

والمحرك الثانى هو فى سيادة وانتصار الديمقراطية (بصرف النظر عن جوهرها الحقيقى) ، واقتصاد السوق ، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه والتطبيقات الماركسية .

فلا يوجد فى العالم نشاط فى جوهره عالمى كالتجارة ، ولا توجد "أيديولوجية" تتجاهل الكيانات الوطنية كالرأسمالية ، ولا يوجد تحد أكثر وقاحة وجرأة على الحدود كالسوق .

وإذا كنا نطلق أحيانا - فى إطار العولمة - على بعض المؤسسات أنها متعددة الجنسية فإنها فى الواقع متعدية الجنسية ، أو مؤسسات فوق الجنسية أو الوطنية .

المحرك الثالث : عولمة الإنتاج :

العوامل التقليدية من رأس مال ومواد خام وأرض وعمالة أصبحت كلها ذات طبيعة دولية ؛ فرأس المال الموجود الآن فى الصناعات الكبرى فى مختلف دول العالم أصبح ذا طبيعة متعددة الجنسيات ، بل إنه من المتعذر فى كثير من الأحيان أن تتبع بدقة مصادر رأس المال الحقيقية .

ومن المثير للدهشة طبيعة المساهمين فى نظام الاحتياطى "الفيدرالى " الأمريكى *Federal Reserve* طبقا لما يذكره " ماك ماستر" *Mc Master* الذى يصدر مجلة مالية باسم الحصاد *Reaper* ، الذى توصل

إلى أسماء المساهمين الثمانية الرئيسيين برغم وجود حظر قانونى على إعلان أسمائهم وهم :- بنك روتشيلد فى لندن وبرلين - وينك لازارد فى باريس - وينك إسرائيل موزيز سيف فى إيطاليا - وينك واربورج فى هامبورج وامستردام - وينك ليهمان فى نيويورك - بالإضافة إلى بنوك أخرى فى أمريكا - إن هذا التشكيل متعدد الجنسية واضح الدلالة على واقع العولمة .

بالإضافة إلى ذلك فإن ازدياد الأهمية النسبية للمعرفة وهى عملة دولية بطبيعتها قد قللت من الأهمية النسبية لرأس المال النقدى ، بل وأدت إلى تقليل دوره فى عملية الإنتاج ، وفيما يتعلق بالمواد الخام : فإن التطور الهائل فى وسائل النقل والشحن ، واكتشاف المواد الجديدة ، قلل من الميزة النسبية لتوافر المواد الخام فى أى بلد ، وأبرز مثل على ذلك اليابان التى تستورد معظم المواد الخام الداخلة فى صناعاتها بل والوقود أيضاً .

كما أدت قدرة " التكنولوجيا " وخاصة فى " البيولوجيا " الحيوية والكيمياء الإحصائية ومجالات الإنسان الآلى والتحكم عن بعد إلى التقليل من أهمية الأرض واليد العاملة على حدٍ سواء .

وكان من محصلة ذلك كله أن المنتج النهائى سواء أكان سيارة أم طائرة أم كمبيوتر أصبح منتجاً عالمياً فى كل مكوناته ، سواء أكانت مواد خاما أم معرفة أم فى العناصر البشرية التى دخلت فى عملية التصميم والإنتاج والدعاية والتسويق ، أم فى طبيعة التمويل .

بل إن كثيرا من المجالات الحاكمة فى الاقتصاد العالمى كالصناعة المرتبطة بالطيران ، والاتصال ، والبرمجيات ، والسياحة [التى تحقق وحدها دخلاً سنويا قدره ٣,٤ ترليون دولار كل عام وهو ما يمثل ١٠,٢٪ من حجم الدخل القومى العالمى] أصبحت كلها بلا استثناء عالمية فى تعريفها وجوهرها ومدلولها ونشاطها .

وانتشار قوى السوق وسيادة آلياته لا تطيق قيودا فى سعيها لزيادة انتشارها ؛ فهى حين تضع قدما فى منطقة أو مجال تضع قدمها الأخرى بأسرع مما دخلت بالأولى، فالتجارة الدولية لا تطيق حدودا، ولا تعترف بحق أى دولة فيما كان متعارفاً عليه أنه حماية أو دعم أو إجراءات وقائية.

إننا أشبه ما يكون الآن بمن تصادف وجوده فى بدء تفاعل كميائى لا حيلة له إلا أن يتابع بانبهار أو باستسلام تتابع سلسلة التفاعلات الكيميائية دون أن يستطيع أن يوقف مسيرتها .

المحرك الرابع : تغير الخريطة « الجيوسياسية » العالمية :

لاشك أن تغير الخريطة " الجيوسياسية " للعالم واختلال ميزان القوى الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراد أمريكا بالسيطرة العالمية ، وهى التى ارتبطت مصالحها وأنشطتها إلى حد كبير بالقطيع "الإلكترونى " ، كان عاملا هاما فى ترسيخ العولمة ، الأمر الذى حدا بتوماس فريدمان أن يعتبر العولمة عملة أمريكية بل أن " بنجامين باربر"

Benjamin Barber يرمز للعولمة بأنها عالم " ماك " *McWorld* نسبة إلى سلسلة مطاعم ومحلات " ماكدونالد " الشهيرة الأمريكية .

لقد كان سقوط حلف " وارسو " والاتحاد السوفيتى ضوءاً أخضر للعولمة بأن تمد أذرعها بلا حياء ولا تردد إلى كل أنحاء العالم ، ودون أن تتوقع مجرد المعارضة أو المقاومة .

الفصل الثانى

الآثار الجانبية وردود الأفعال للعولمة أو « الكوكبية »

١- الآثار المحتملة على الدولة ومسئولياتها :

يتخوف كثير من المفكرين من أن دور الدولة فى سبيله إلى الاضمحلال ؛ ذلك لأن مهمة الدولة مرتبطة بحدود سيادية تمارس فى داخلها مسئولياتها وسلطاتها . فإذا أصبحت الحدود مسامية أو شفافة أو مستباحة فان قدرة الدولة تضعف بمقدار عجزها عن معرفة أو تتبع ما يدخل أو ينفذ إلى مجال سلطاتها ومسئولياتها ، وتصبح الدولة فى كثير من الأحيان كمن يتتبع شبحاً، أو يطارد وهما .

بل إن بعض المفكرين (أمثال "رود لوبرز" *Ruud Lubbers*) : يذهب إلى أن الدولة التى كانت فى ظل النظرية الكينزية الجديدة *Neokeynesian* تقوم بوظيفة حارسة الصالح الوطنى العام ، تحولت إلى القيام بوظيفة حارسة رأس المال العالمى ومصالح " القطيع الإلكترونى ".

وتصبح الدولة فى هذا الإطار، عاجزة عن القيام بدورها فى إعادة توزيع الناتج القومى بطريقة أكثر عدلا ، وتصبح عاجزة عن حماية مصالح الشرائح الأقل قدرة أو المهمشة ، كما أنها تصبح أقل قدرة على حماية البيئة

والوقاية من آثار تلويثها وتدميرها ، وتنتهى بأنها لا تستطيع أن تحمى السلام الاجتماعى نفسه على أرضها .

ومن الطريف أنها فى النهاية قد لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها الجديدة كحارسة لرأس المال العالمى وضمان عائداته وحماية حقوق الملكية الفكرية ومقاومة الجريمة وضمان الاستقرار والسلام ، وهى ضمانة أساسية للاستثمار سواء كان محليا أو عالميا .

٢ - الآثـــار الاجتماعية :

وفى إطار العولمة قد ينساق كثير من الدول فى سباق نحو القاع أو الهاوية ؛ إذ أنها فى إطار التسابق إلى مزيد من الإعفاءات والحوافز والميزات النسبية التى تعرضها على المستثمر الأجنبى لجذب الاستثمارات العالمية تجد نفسها فى مواجهة عجز متزايد فى إيراداتها كما أنها فى إطار الاستجابة لشروط العولمة تجد نفسها مضطرة إلى تقليص أو إيقاف الدعم لغير القادرين وإلغاء التأمين على المهمشين والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر ، وعلى حد تعبير الدكتور جلال أمين : "فان بعض الدول تتحول إلى صورة كوميدية لها كل المظاهر الخارجية للدول ذات السيادة ، ولكنها فى الحقيقة تنحصر مهامها فى عملية الإخلاء والتسليم والتسلم " والأمر هنا لا يعكس وجهة نظر معادية للعولمة أو صادرة من موقف عقائدى معاد لها، ولكن أشد أنصارها لا يجد حرجاً فى التصريح بمعنى هذه الأفكار، فعلى سبيل المثال : يقول

" توماس فريدمان " : " الأمل الوحيد أمام الفقراء والبؤساء هو أن يتذكرهم الأغنياء " .

ويقول " ساسكيا ساسين " أحد أهم كتاب العولمة : " إن القطيع الإلكتروني ذا الألف ذراع " وقد يكون تعبير " التنين الإلكتروني ذو الألف مخلب " أكثر دلالة على أن هذا القطيع يتحكم في نصف رأس المال العالمي من خلال ٢٥ سوقا مالية تتعامل في ٢٠٠٩ تريليون دولار" ولا يقتصر تحكم القطيع على الأسواق المالية ، يضارب فيها ويزعزع احتياطياتها ويستنزف مواردها ، فانه أيضا له مؤسساته العقابية أمثال : " ستاندارد آند بورز " *Standard & Poors* " ومودى " *Moody* التي يوكل إليها مهمة المراقبة والتلصص على الدول والمؤسسات ، والتسلل داخلها لمراقبة مدى التزامها بشروط العولمة وقوانينها فإذا ما عصت أو تلكأت أطلقت عليها كلاب الصيد تنهش اقتصادياتها ، وتبرز لها كروتا حمراء تطردها من السوق وتخرب مؤسساتها ، ومن اللافت للنظر أن الشركات الخمس الكبرى في مهنة المحاسبة الدولية شركات أمريكية تابعة للقطيع الإلكتروني .

وأن من شروط العولمة الرئيسية أن تتم المراجعة المالية والاقتصادية في إطار عالمي .

أما من يرضى بشروط القطيع وإدارته، ويلبس قميص "التكتيف الذهبي" *Golden Straightjacket* على حد تعبير "توماس فريدمان"

فإنه يحصل على صكوك الغفران ، ويعطى شهادات صلاحية تمهد لمزيد من الاستثمارات الأجنبية والوجود العولمى ، بعض هذه الشروط ضرورى من وجهة نظر الإصلاح الاقتصادى ، ولا اعتراض لنا عليها ، ولكن هناك شروطاً أخرى قد تتعارض مع مصالح دول معينه وشرائح اجتماعية غير قادرة .

الشروط التى يمليها " القطيع الإلكترونى " نمطيه وإجبارية : الخصخصة لكل الشركات المملوكة للدولة ، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية ، ورفع الحواجز الجمركية ، الحد من التضخم ، تقليص قدرة البيروقراطية الحكومية ، وإلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية ، وتحرير أسواق المال ، حرية الأجانب فى التملك ، إلغاء الدعم ، تحرير نظام التأمين والمعاشات ، وترك المسئولية فى ذلك للأفراد ، النمطية فى نظام المحاسبة والمراجعة المالية الخاضعة للإشراف العولمى .

فى عام ١٩٩٢ حدث أن أحد أفراد هذا القطيع وهو (جورج سورس) المتسبب فى الأزمة المالية فى شرق آسيا اختلف مع رئيس الوزراء البريطانى " جون ميجور " وكان ذلك فى سبتمبر .. اختلف معه حول تقدير قيمة الجنيه الإسترلينى ، وكان رأى " سورس " أنه لا مفر من تخفيض قيمة الجنيه الإسترلينى ، قابل " جون ميجور " هذا الرأى بالرفض التام ، وأعلن أن موقف إنجلترا الاقتصادى متين ، وقرر بإباء وشمم عدم

الخضوع لما قاله " سورس " ولم تمض بضعة شهور إلا واضطر " جون ميجور" مرغماً إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بمقدار ١٢٪ .

الهند عندما أطلقت قنبلتها الذرية . . فورا أنزلتها " ستاندارد آند بورز" من مرتبة الاستثمار إلى مرتبة المخاطر . . !

وتكررت المشاهد بصور مختلفة مع ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا .

نظام العولمة له قوة طاردة مركزية تقتلع الانسان من جذوره . . ومن تربته . . يتخلخل النسيج الاجتماعى بسببه ؛ فهو لا يطيق حواجز أو قيوداً يجتاح كل الحدود الجغرافية والوطنية ، وكثيراً ما تكون الأخلاقية ؛ فالسوق فى النظام الجديد لا تطيق حدوداً .

إن نظام العولمة لا يفكر فيما نتعارف عليه فى مجتمعنا وما يطلق عليه أو اصطلح على تسميته (الصالح العام) ؛ لأنه ليس فى أولوياته أو على أقصى تقدير فهو يوكل المهام التى تتعلق بهذا الصالح العام إلى مؤسسات هلامية أو وهمية لا تستطيع أن تقوم بدور فاعل ، علما بأن (دولة الرفاهية أو دولة الرعاية الاجتماعية) هو اختراع رأسمالى - " بسمارك " - "تشرشل" - " روزفلت " " فبسمارك " هو الذى اخترع معاشات العجزة والرعاية الصحية و" تشرشل " هو الذى أقام أول نظام شامل للتأمين ضد البطالة و" روزفلت " هو الذى خطط لدولة الرفاهية الاجتماعية التى أنقذت النظام الرأسمالى ، كلهم كانوا نبلاء من

الطبقة الرأسمالية ، وأفكارهم هى التى أطالت عمر الرأسمالية ، وجعلت النظام الرأسمالى يسود، وساعد فى القضاء على الشيوعية ، وكان هذا ذكاء منهم .

أما الآن فقد وصل النظام الرأسمالى إلى درجة تصور فيها أنه لا يحتاج للصالح العام ، " والقطيع الإلكترونى " فاق جشعه ونهمه كل الحدود لدرجة أنه لا يعطى الأهمية للصالح العام ، ولهذا يقول " توماس فريدمان " : المقولة الغريبة التى أشرنا إليها من قبل : (إن أقصى أمل للفقراء والبؤساء هو أن يفكر فيهم الأغنياء أو يتذكرهم الأغنياء) .

نحن نجابه تحديا خطيراً ، نحن بلد فيه حضارة ٧٠٠٠سنة ويه طبيعة خاصة بما فيه من جذور، وتقاليد، ومعتقدات، وتماسك ووسطية وانفتاح ، وصفات تميز هذا الشعب . . إننا لا نستطيع أن نغامر بالتعرض لكل المضاعفات التى يمكن أن تحدث فى هذا الإطار ، والمضاعفات هذه مدروسة والغرب بمفكريه يتكلم عنها الآن .

ولا تقتصر آثار العولمة على تضاؤل قدرة الدولة فى حماية السلام الاجتماعى ، ولكن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أدت إلى تغيرات جوهرية فى سوق العمل ، والتركيبة الاجتماعية لقوة العمل فى معظم البلاد .

لقد كان الأمل فى البداية انه فى إطار الموجه الثالثة فإن اندثار مهن معينة ، وإحلال الانسان الآلى و" السوبر كمبيوتر " محل أعداد كبيرة

من القوة العاملة ، سيخلق فى نفس الوقت فرصا جديدة ، ومهناً مستحدثه، وأنه سيولد صناعات فرعية تخلق فرص عمل جديدة ، ومتجددة من خلال ما يعرف باسم " *Trickle-Down Technology* " الذى تتوالى من خلاله عمليات تنشيط وتجديد واستحداث مستمر "لتكنولوجيات" جديدة ، ولقد حدث فعلاً أن تحقق هذا إلى حد ما ، ولكنه فى حالات كثيرة ودول متعددة قصرت الآمال عن مواجهة متطلبات الواقع .

وفى أمريكا مثلاً حدث شرخ اجتماعى هائل بين من يملكون تعليماً متميزاً رفيع المستوى أو تعليما جامعيا وبين من تلقوا فقط تعليماً أساسياً ولم يكملوا تعليمهم العالى ؛ فقد ثبت فى السنين الأخيرة أن فرص العمل المتاحة كانت تتناسب طردياً مع مستوى التعلم ، وان احتمالات البطالة كانت من نصيب من لم يكملوا تعليمهم ، وحدث من جراء هذا شرخ اجتماعى خطير؛ لأن غالبية الذين فقدوا أعمالهم كانوا من السود أو الأقليات ، وأدى هذا إلى شعور بالتفرقة داخل المجتمع ، وصاحب هذا الشرخ الاجتماعى شرخ آخر ، فقد زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وطبقا لما يقوله "ليستر ثورو" :- " فان خمس المجتمع الأمريكى الأكثر غنى قد زاد غنى ٩٪ بينما ازداد خمس المجتمع الأفقر فقراً ٥٪ " وازداد لذلك تآكل الطبقة الوسطى .

وفى مصر: فإن نسب البطالة أيضاً كانت متناسبة مع مستوى التعليم.. ففى دراسة أجراها مجلس الوزراء ثبت ان البطالة المتعلمة فى مصر- ويبلغ حجمها [١,٤ مليون] عام ١٩٩٦- كانت نسبة البطالة فى التعليم الجامعى لا تتجاوز ١٠٪، فى حين تصاعدت نسب البطالة فى التعليم المتوسط والفنى إلى أكثر من ٨٠٪.

وعلى المستوى الدولى: فإن الدول التى سبقت إلى الدخول فى العولمة من موقع المتقدمين كانت أقل عرضة لاحتمالات البطالة بينما كانت الدول النامية والدول الفقيرة أقل حظاً بكثير، فشاعت فيها ظاهرة البطالة التى تصاحبها أعراض الفقر والمرض والجوع والضياع.

ولا تقتصر هذه الآثار على الدول التى تتعرض لها مباشرة، بل إنها تشكل " قنبلة موقوتة " تهدد بالانفجار فى الدول الغنية والمتقدمة؛ إذ أن احتمالات الهجرة الجماعية غير القانونية واحتمالات الإرهاب والتطرف واحتمالات انتشار الأوبئة الخطيرة أو تسربها إلى الدول الغنية يتعاظم مع ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات وغير ذلك.

إن من سخريات القدر أن الدول التى غلبت آليات السوق، ولم تعن - فى سباقها الرهيب نحو الربح - باعتبارات السلام الاجتماعى أو بمصير غير القادرين، تصبح عرضة للمعاناة من آثار العولمة شأنها

فى ذلك شأن الفقراء والضعفاء ، وتتحقق - بطريقة مأساوية - المقولة الشهيرة : " المساواة فى الظلم عدل " .

بالإضافة إلى ذلك فان ظروف العمل المتاحة فى السوق العالمية للعمال من الدول الفقيرة الذين تتاح لهم فرص عمل فى مؤسسات العولمة ظروف بالغة السوء أحياناً ، بالإضافة إلى تزايد ظاهرة عمالة الأطفال بما فيها من أخطار ومظالم اجتماعية وصحية وسياسية .

إن العولمة كنظام اقتصادى لابد لها من إطار اجتماعى ، إن القرية الكونية لابد لها من مجتمع تربط بين أفراده وجماعاته علاقات من الاهتمام المشترك ، والمشاركة الوجدانية ، والمشاعر الإنسانية . لابد أن يكون للعولمة وجه إنسانى ، ولابد للنظام الاقتصادى من مجتمع بشرى ، وإلا تحول " القطيع الإلكترونى " إلى وحش كاسر وتحولت القرية الكونية إلى غابة .

٣- **الآثار السياسية** :

لقد أدت سيطرة " القطيع الإلكترونى " ذى الألف ذراع إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية بدءاً من الدولة كحارس للسلام الاجتماعى وكمسئولة عن دعم الصالح العام .

ومروراً بالأحزاب السياسية التى يبدو أنها قد فقدت أخيرا كثيراً من فاعلية تأثيرها فى الحياة السياسية ، وفقد عديد من زعمائها

بريقهم السياسى و " الكاريزما " *Charisma* التى كانوا يعتمدون عليها وأصبح الكثيرون منهم تحت سيطرة " القطيع الإلكترونى " وعرضه لابتزازه إذا ما خرجوا عن الطوع .

كما أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية التى تعاظم دورها فى العقدين الأخيرين بدأت تمارس دورا متزايدا فى الحياة السياسية على حساب الأحزاب .

ولقد حرص " القطيع الإلكترونى " أن تمتد أذرعه إلى الحملات الانتخابية والرئاسية وإلى الانتخابات البرلمانية - ترشيحا ومساندة مالية وإدارة للحملات الانتخابية - فضلاً عن سيطرته على كثير من وسائل الإعلام التى - تشكل إلى حد كبير - الرأى العام .

وأخيراً فإن الديمقراطية تتناقض أساساً مع الرأسمالية واقتصاد السوق فعلى حين تتأسس الديموقراطية على صوت واحد لكل شخص وموقف متساو أمام القانون وتكافؤ فى الفرص فإن الرأسمالية تمجد عدم التكافؤ ، وتشجع عليه إذ أن الأساس هو مزيد من الربح ، وهو نقيض المساواة ، كما أن اقتصاد السوق لا يطيق قيوداً أو قواعد يفرضها النظام الديموقراطى حرصاً على الصالح العام .

فى المجتمع الأمريكى هناك نسبة تبلغ حوالى ٤٪ من المواطنين على قمة السلم الاجتماعى تمتلك أكثر مما يملك ٥١٪ من المجتمع الأقل دخلاً .

وإذا نظرنا إلى رموز العولمة فإننا نجد أن بعضهم يمتلكون ثروات تزيد عن الدخل القومى لعدد كبير من الدول النامية مجتمعة أليس غريبا أن "جورج سوروس" أحد رموز العولمة ، والذى كان وراء أزمة جنوب شرق آسيا ، هو نفسه الذى أسس مؤسسة غير حكومية ، هدفها الأساسى هو دعم ورعاية ما يسميه بالمجتمع المفتوح *Open Society Fund* !! ويبلغ حجم الاعتمادات التى يخصصها من أمواله الخاصة ٣٠٠ – ٤٠٠ مليون دولار سنويا يمول بها جمعيات غير حكومية وأهلية غير خاضعة لأى إشراف حكومى !! أو التى يؤدى نشاطها إلى تقليل حجم تدخل الدول فى كافة المجالات !! فهل هو يهدف إلى شل يد الدولة عن التوجيه والإشراف ؟ أو التدخل لتأكيد السلام الاجتماعى والصالح العام وحسن توزيع الدخل القومى ؟ أو انه مجرد عمل خيرى فى إطار حسن النوايا ؟!

وهل تنبع أهداف "جورج سوروس" من إيمانه بأن من أهم عيوب النظام الرأسمالى العالمى أنه قد سمح لآليات السوق أن تتسلل إلى مجالات لا تمت إلى السوق بصلة ؟ وأن طرق أصولية اقتصاد السوق (أو مذهب العصمة للسوق) *Market Fundamentalism* سانجة وغير منطقية؟؟ وأن قوى السوق لو تركت تباشر سلطة مطلقة حتى فى المسائل الاقتصادية ستؤدى إلى فوضى شاملة وسقوط النظام الرأسمالى نفسه ؟؟ وأن العالم الآن فيه اقتصاد عالمى بدون مجتمع عالمى ، وأنه

لابد من تواجد نظام سياسى عالمى لاتخاذ القرار، وأن هذا النظام بطبيعته يجب أن يتعدى إطار سلطة الدول وأن يتخطى حدودها؟؟!!

هل يا ترى "سوروس" يهدف من مؤسسته "المجتمع المفتوح" أن يمهد لمثل هذا النظام السياسى العالمى الذى يحجم عملياً دور الدولة ؟ أو أنه ينفق هذه الأموال الضخمة لأغراض خيرية واعتبارات إنسانية تعبر عن نزعة خير دفينة ، أو صحوة ضمير يحاسب نفسه على ما سببه من شقاء لملايين من البشر كانوا ضحية مضارباته العبقرية ؟؟!!

٤- الأمـــن :

كما قلت من قبل فلقد شهدت جولتى العولمة " فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين " موجات من العنف لم يسبق لها مثيل حروباً عالمية وصراعات وتصفية عرقية ، موجات من التطرف والإرهاب ، سفكاً غير مسبوق للدماء بما شكله من موجات من الهجرة غير القانونية ، وتزايداً للمنظمات والأعمال الإرهابية وازدياد نشاط عصابات إرهابية بدأت فى نشر الجريمة المنظمة فى مجالات التقدم "التكنولوجى" والاتصالات ومن عصابات لقطع غيار الأعضاء ، إلى عصابات للدعارة والقمار، إلى عصابات للابتزاز والقتل المعنوى .

فضلا عن احتمالات الأعمال الإجرامية والإرهابية التى يقوم بها المهمشون والضائعون والمتمردون فى الدول والمجتمعات التى سقطت ضحية العولمة .

٥- البيئـــة :

إن زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك مع نظام العولمة هو شيء طبيعي مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، ومع السياسة الثابتة لسيادة اقتصاد السوق الذى يهدف دائما وبصفة منتظمة إلى خلق حالة من عدم الرضى عن المنتجات القائمة ، وبذلك فهو يمهد الطريق لدخول منتجات جديدة بمواصفات جديدة يفترض أنها تعمل على إرضاء المستهلكين ، ثم يتولى جهاز الإعلام الرهيب خلق حالة جديدة من عدم الرضى وهكذا دواليك، وعلى حد تعبير " شومبيتر " وزير مالية النمسا الأسبق : " فإن جوهر الرأسمالية هو عملية التدمير الخلاقة " : " تدمير القديم - والمنتج الأقل كفاءة - وإحلال ما يفترض أنه أكثر كفاءة " .

ويتزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك يزداد تدهور البيئة ؛ ذلك أن استراتيجية العولمة لا تضع بين أولوياتها معايير الحفاظ على البيئة وغيرها كالصحة وظروف العمل ؛ إذ أن السياسة الاقتصادية للعولمة من صالحها اقل المعايير دقة وأدناها تكلفة لهذه القضايا . وبما أن الدولة فى ظل العولمة مشغولة بالجدوى الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى ، فإن قضايا البيئة عادة تتراجع فى أولويات اهتمام الدولة إلى الخلف ، كما أنه لا يوجد نظام مؤسسى دولى يستطيع أن يسبغ الحماية الخاصة بالبيئة على الدول المختلفة فى وجه الاستهلاك المدمر.

ولا تقتصر آثار تراجع الاهتمام البيئى وآثاره المدمرة على الجيل الحالى والشرائح الأكثر تعرضا فيه ، وإنما خطورته انه يشكل اعتداء لا أخلاقيا على قدرات وحقوق بل والنظام الجينى للأجيال القادمة .

٦- الثقافة :

بعد أن تحدثت عن (إيدز المعرفة) اليوم يتكاثر الكلام عن ظاهرة اسمها *Technopoly* و سيطرة " التكنولوجيا " الفائقة على الثقافة والحضارة وما نتج عنها من موجات من الانحلال الخلقى والتفكك الأسرى والعنف والجريمة والإدمان والتهرب من المسئولية بل والهروب من الحياة ذاتها بالانتحار ، هذه ظواهر تجتاح كثيراً من دول الغرب المتقدمة .

اليوم بدأت فى إطار " التكنولوجيا " المتطورة تنشأ ثقافة للعنف فى كثير من البلاد المتقدمة والنامية على حدٍ سواء .

إن حجم صناعة البرامج الإليكترونية الخاصة بالتسلية والتى أساسها العنف ١٦ مليار دولار سنويا فى أمريكا وحدها كما قلنا من قبل .

لعلكم تتذكرون ما أشرت إليه من قبل . . حادثة طالبى المدرسة الأمريكية اللذين قاما بقتل زملائهما وناظر المدرسة

هذان الطالبان هما ضحيتان لهذه الصناعة المدمرة التى سبق وان حذر منها الرئيس الأمريكى السابق إيزنهاور فى يوم من الأيام وسماها " *The Military Nintendo Complex* " والتى أصبحت اليوم حقيقة واقعة ، فقد ثبت من التحقيقات أن الأولاد كانوا يشاهدون هذه البرامج الإليكترونية ، وأن " السيناريو " الذى نفذ كان موجودا فى برنامج اسمه " *Doom* " وقد وجدوا شريط " فيديو " قام الطالبان بإعداده لتصوير أحداث مشابهة لاقتحام المدرسة ، وأنهما استعارا لنفسيهما اسماً مثل (*Killagan* (*Kill Again* وتعنى : " أقتل ثانيةً " .

وبالإضافة إلى هذا فإن الرئيس كلينتون حذر فى عام ١٩٩٨ م فى خطاب رسمى من ثقافة العنف ، وأن صناعة " الفيديو " والسينما والبرامج " الإليكترونية " التى تبث على الشعب الأمريكى تركت تأثيرات خطيرة جدا .. فقد أزالت الحد الفاصل بين الحقيقة والخيال لدى أجيال كثيرة ؛ فالطالبان اللذان قتلا زملاءهما كانا ينفذان "سيناريو" أو مشهداً من السيناريوهات التى شاهداها فى "الكمبيوتر" و"الفيديو" ولم يشعرا أنهما قاما بجريمة .

ومن الثابت علميا أن تعود الإنسان على العنف يقلل من إحساسه بجرم أو غرابة أو استهجان هذا الفعل (عملية تقليل الحساسية) ***Desensitization*** .

وكما قلنا من قبل فإن إحساس الإنسان الذى تعود على مظاهر القتل يحصنه ضد أى تعاطف مع عدم القتل ، نحن نعيش مرحلة نبنى فيها ثقافة عالمية يؤثر فيها العنف والتدمير على الأجيال القادمة .

المفكرون الأمريكيون يقولون :- " إن المجتمع الأمريكى متسمم بالتكنولوجيا "*Technologically Intoxicated society* لا أحد ينكر أن " التكنولوجيا " استطاعت أن ترفع مستوى الحياة فى كثير من الأحيان واستطاعت أن تحقق الرخاء فى كثير من الدول ، وأن إنتاجية هذه " التكنولوجيا " والقيمة المضافة لها عالية جدا ، استطاعت هذه "لتكنولوجيا " أن تجد حلولاً وعلاجاً لكثير من المشاكل والأمراض كما استطاعت أن تسهل الحياة فى كثير من الأحيان ، ولكنها ليست خيرا على طول الخط ، وإنما تحمل فى طياتها أخطارا يجب أن ننتبه إليها ؛ "فالتكنولوجيا " التى كان هدفها الأساسى هو اختصار الوقت نجدها اليوم قد ابتلعت الوقت ، اليوم الإنسان الذى تحيط به "التكنولوجيا" من كل جانب أصبح وقته موزعا فى التعامل مع هذه "التكنولوجيا " التى طمست الحد بين الحقيقة والخيال ، هذه " التكنولوجيا " مهدت لثقافة العنف وأثرت على التماسك العائلى والاجتماعى . . اليوم أفراد العائلة الواحدة يعيشون فى غربة وهم فى بيت واحد ، كل منهم فى حجرة ويمسك بجهاز ويتعامل مع أشياء منفردا ووحيداً ، وأقسى أنواع الغربة " هى الغربة المكانية التى يعيشها الانسان " .